مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2016/56*
Original: English

تكاليف الاحتلال الباهظة تمنع الشعب الفلسطيني من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

جنيف، *21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016* – يتسبب الاحتلال في تكاليف اقتصادية باهظة ويحرم الشعب الفلسطيني من أحد أهم حقوق الإنسان وهو حقه في التنمية، حسبما ورد في تقرير للأونكتاد سيُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

وبموجب قراري الجمعية العامة 20/69 و12/70، كُلّف الأونكتاد بإعداد تقرير عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال التي يتكبدها الشعب الفلسطيني، وهي مهمة ضرورية ينبغي الاضطلاع بها على نحو أكثر انتظاماً.

وجاء في التقرير أن ثمة حاجة إلى إرساء إطار داخل منظومة الأمم المتحدة منهجي وشامل ومستدام ويستند إلى الأدلة من أجل تقدير التكاليف الاقتصادية للاحتلال، وتقديم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة.

ولا يقتصر الأمر على تلبية الطلب الوارد في القرار 20/69، بل يشمل أيضاً مسألة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويؤكد التقرير أن الشعب الفلسطيني لم يتمتع منذ الاحتلال في عام 1967، بالسيطرة السيادية على اقتصاده أو موارده الطبيعية أو أراضيه. وقد حُرم من الوصول إلى موارده الطبيعية والاقتصادية، في حين تعرضت موارده المائية وأراضيه وممتلكاته وأصوله الأخرى للمصادرة والتدمير بصورة متكررة.

وعلاوة على ذلك، فإن الشعب الفلسطيني محروم من الحق في التنقل بحرية داخل وطنه، ومحروم من القدرة على الإنتاج وتنظيم التعاملات التجارية والاجتماعية الطبيعية داخل مجتمعاته المحلية ومع بقية العالم. وفي الوقت نفسه، يستمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء مستوطنات جديدة والنمو السكاني للمستوطنين.

ويقع أكثر من 61 في المائة من أراضي الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل ويتعذر وصول المنتجين الفلسطينيين إليها. وفي قطاع غزة، يُحرم الفلسطينيون من الوصول إلى نصف المساحة الصالحة للزراعة و85 في المائة من الموارد السمكية.

---

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , 41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press
على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx

وفي الوقت نفسه، تم اقتلاع أكثر من 2.5 مليون شجرة مثمرة منذ عام 1967. وتُحرم الحكومة والمزارعون الفلسطينيون من حفر آبار المياه وصيانتها، في حين أن سلطة الاحتلال تستخرج المياه بكميات تفوق ما هو محدد بموجب المادة 40 من التذييل الأول الملحق باتفاق أوسلو الثاني، الذي جرى توقيعه في 28 أيلول/سبتمبر 1995، فتصادر بالتالي المياه الجوفية الفلسطينية. وعلى هذا المنوال، أدت سياسات الاحتلال إلى تشويه هيكل الاقتصاد الفلسطيني وأطلقت عملية متواصلة تتمثل في تقويض إمكانيات القطاعين الزراعي والصناعي.

ويبرز التقرير أثر العمليات العسكرية التي دمرت البنية التحتية في قطاع غزة وأدت إلى تفاقم معاناة سكانها. وتُقدّر الأضرار المباشرة التي أحدثتها ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية بين عامي 2008 و2014 بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف حجم الإنتاج السنوي للاقتصاد المحلي لقطاع غزة.

وتشير البحوث القائمة إلى أنه بدون الاحتلال يمكن بسهولة لاقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة أن يُنتِج ضعف الناتج المحلي الإجمالي الراهن. ومع ذلك، جاء في التقرير أن جميع الدراسات السابقة قد تمت على أساس ارتجالي وتناولت بالكاد قشرة أو سطح التكاليف الاقتصادية الضخمة للاحتلال. ولذلك، يوصي التقرير الجمعية العامة بإرساء إطار منهجي وشامل ومستدام تُقيم بالاستناد إليه، على أساس دوري، التكاليف الاقتصادية وعواقب التدابير المتخذة من قبل سلطة الاحتلال.

*** ** ***